محكمة استئناف الأمم المتحدة للعدل

القضية رقم 2017-UNAT-769

الحكم رقم
(أ)

القاضي

القاضي المتحدة للعدل الأمم محكمة استئناف
(القاضي فيصل الدرن)
(القاضي رضا الغيداني)

القضية

المحكمة الطاعنة:	المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
	المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - سامر عبد الرحمن الشوا
	المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
رقم القضية:	2017-1049
التاريخ:	١٤ تموز/يوليه ٢٠١٧
المحكمة الطاعنة:	محامي

محامو المحكمة المطعون ضدها:	غير متوفرين
محامو المحكمة الطاعنة:	السيد أنطوان كاسيس

القاضي فيصل الدرن تقدم بالحكم التالي:

١ - في 9 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدم المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (المفوض العام) طعنا في الحكم رقم UNRWA/DT/2016/030، الصادر عن محكمة الطعون التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (محكمة الطعون) في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، فيما يتعلق بقضية موظف سابق في الوكالة (الموظف المطعون ضده). وقدم الموظف المطعون ضده رد الطعن في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

المنازعات والطعون

٢ - ورد في المنازعة، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٠، ما يلي:

... عُيِّن المدعي في الوظيفة ١، الدرجة ٦، الفرع ٤ بموجب العقد المؤرخ ١٩٨٧، وعُدِّل عقده في مدد لاحقة. وقد أُنهيت خدمته، بموجب الإشعار المؤرخ ١٠ تشرين الأول ١٩٩٢، بإلغاء الوظيفة ١، الدرجة ١.

... حُوِّل المدعي إلى درجة الفرع المحلي عام ١٩٩٢، وإلى درجة الإحصائي عام 1999؛ وظل في الدرجة نفسها حتى تقاعده.

... استمر العقد ١ سنة /تجديد، ٢٠٠٠، ثم أُنهيت خدمة المدعي

... ٢ آذار/أبريل ٢٠١٢، المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة) قبلت طعن المدعي ضد قرار إنهاء خدمته. وأيدت المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) قرار المفوض العام بإنهاء خدمة المدعي، وأيدت المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) قرار المفوض العام بإنهاء خدمة المدعي.

... المدعي التحق بالأونروا في ٢ كانون الثاني ٢٠١٢، وأنهيت خدمته في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢ بعد أن أمضى ٥ أشهر في أردني. وطعن المدعي في قرار إنهاء خدمته أمام المحكمة الإدارية في الأونروا، التي أيدت القرار.

... ٢٧ آذار/أبريل ٢٠١٤ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم المدعي طلبين إلى المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) يطعن في قرار المفوض العام بإنهاء خدمته. و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قدم المدعي طلبا إلى المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) يطعن في قرار المفوض العام بإنهاء خدمته، وأن المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) أخطأت في تطبيق القانون.

... ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥، رد المفوض العام المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) "المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) تفتقر إلى الاختصاص للنظر في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته".

... ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدم المدعي طلبا إلى المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) يطعن في قرار المفوض العام بإنهاء خدمته.

٣ - وتقدم المدعي بحجج المفوض العام بشأن مقبولية الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته. "المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) تفتقر إلى الاختصاص للنظر في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته".

٤ - و المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية)، بعد أن نظرت في مقبولية الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته. وقد رأت المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) أن المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) تفتقر إلى الاختصاص للنظر في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته، وأن المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) تفتقر إلى الاختصاص للنظر في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته. أما المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) فقد رأت أن المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية)، "بعد أن نظرت في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته، رأت أن المحكمة الإدارية في الأونروا (المحكمة الإدارية) تفتقر إلى الاختصاص للنظر في الطعون المقدمة من المدعي ضد قرار المفوض العام بإنهاء خدمته أو أي قرار إداري آخر [illegible] أو أي من الأحكام الأساسية للموظفين أو أي أحكام أخرى من أحكام النظام الأساسي للموظفين"[٢].

---

[٢] المادة ٣١، النظام الأساسي للمحكمة.

"المنظمة الدولية للعمل

القضية رقم 769 - 2017 ضد الأمين العام للأمم المتحدة

١ - الوقائع

١-١ في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٩، أُعلن عن وظيفة شاغرة في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في فيينا، وهي وظيفة برتبة ف-٤ في فرع الشؤون القانونية. وكان الغرض من الوظيفة هو تقديم المشورة القانونية بشأن مسائل تتعلق بالمخدرات والجريمة، وكان من المقرر أن يشغلها موظف يتمتع بخبرة في القانون الجنائي الدولي.

٢٣ - و [illegible] ، وقد أقر المدعي بأن [illegible] المدعي [illegible] ، [illegible]